### اكتشاف أنفاق جديدة في دوما

# نائب المحافظ: بلديات تتجاوز مواردها المليار وأخرى تطلب إعانة مليون ليرة لدفع رواتب عمالها

## مدير التربية: تم الطلب بأن تكون هناك لصاقة خاصة بالمعاملات يعود ريعها للمعلمين

| عبد المنعم مسعود

كشف رئيس مجلس مدينة دوما هشام الماما في مداخلته أمام مجلس محافظة الريف عن ظهور أنفاق جديدة غير معروفة سابقاً منها نفق بطول ٤٠ متراً وعمق أكثر من ٩ أمتار مبيناً أنه يوجد في المدينة ثلاثة أنفاق رئيسية تتم المراسلات لمعالجة وضعها معيداً السبب وراء ظهور أنفاق جديدة إلى شبكات الصرف والمياه في المدينة مطالباً بإيجاد طريقة لمعالجة وضع هذه الأنفاق خصوصاً أن بعض الحالات تتطلب معالجات طارئة.

وطرح الماما وجوب ربط مدينة دوما بمحيطها عن طريق تفعيل خطوط النقل المباشر بين كل من دوما والضمير ودوما وعدرا مع قدوم الامتحانات مع وجود ٣٥ مركزاً امتحانياً في المدينة وأغلب المراقبين وعددهم يقترب من ٦٠٠ مراقب هم من خارج المدينة أو من جوارها.

وطرح أعضاء المجلس موضوع نقص الأساتذة الاختصاصيين فيما طالب آخرون بأن تكون الرقابة الامتحانية للمدرس في أقرب مركز لسكنه وطالب آخرون بوجوب إعفاء أمهات الطلاب الذين لديهم شهادات تاسع أو بكالوريا من المراقبة «لأن اللي فيهم مكفيهم».

وطرح أمين سر المجلس موضوع نقص المستخدمين في مدارس الريف ووجوب معالجة هذا الأمر.

ورأى أعضاء آخرون أن المعلم غير محمي ويجب منع التعدي عليه فيما طالب عضو آخر بوجوب تكريم المعلم وعدم إهانته في نهاية خدمته عبر معاملات ورقيه تمر شهور حتى تنتهي.

مدير تربية ريف دمشق ماهر فرج بين للمجلس أن عدد الطلاب والتلاميذ في الريف تجاوز مئة ألف بألفين وذلك بزيادة قدرها ٢٠ ألف طالب وتلميذ عن العام الماضي كاشفاً أن عدد المراكز الامتحانية في الريف للشهادات الثانوية والشرعية وللكفاءة بلغ ٩٦٤ مركزاً متمنياً على المجتمع المحلي المساعدة في تأمين وسائل النقل للمراقبين مبيناً أن التربية عملت على تكليف المراقبين بالمراقبة في المكان الأقرب لسكنهم.

وبيّن فرج أن هناك ٤٥٠ طالباً قادمين من لبنان لتقديم امتحاناتهم وسيتم تأمين الإقامة لهم مؤكداً أنه لا يوجد ما يمنع من إحداث مدارس المتفوقين في مناطق مختلفة من الريف إذا توافرت الشروط مشيراً إلى أن نقص الكادر تتم معالجته عن طريق مسابقة وزارة التنمية الإدارية حيث تم تأشير ٣٥٠ قراراً وسيلتحقون بالعمل.

وأكد فرج أن الحكومة تسعى دائماً لتحسين واقع المعلم مبيناً أنهم كتربية طالبوا بأن تكون هناك لصاقة خاصة بكل معاملة يعود ريعها للمعلمين كاشفاً أن عدداً من المعلمين قد غيروا من العمل حتى لا تتم مخالفته أن يقوم بتسليم المحصول وسيتم شراء ٨٠ بالمئة منه بالسعر الحكومي بينما تعتبر الـ٢٠ بالمئة مجاناً لمصلحة الدولة.

وتوقع زيادة أن إنتاج القمح في ريف دمشق حوالي ٥٤ ألف طن مشيراً إلى رفع مخصصات المحافظات من مادة المازوت بنسبة ١٦ بالمئة لمصلحة الزراعة لاستخدامها في حصاد محصولي القمح والشعير.

واعتمد مجلس المحافظة توزيع الموازنة المستقلة للمحافظة والبالغة ٣ مليارات ليرة حيث وزع مليار ليرة على بنود الموازنة ومليار ليرة خصصت لآليات القمامة ومشاريعها والمليار الثالث تم تخصيصه للصيانة الزفتية بنسبة ٧٠ بالمئة ومشاريع الصرف الصحي بنسبة ٣٠ بالمئة.

ووفقاً لمداخلة نائب رئيس المكتب التنفيذي جاسم المحمود فإن المحافظة وزعت منذ بداية العام مليار ليرة كإعانة للبلديات والآن قامت بتوزيع هذا المبلغ أيضاً ويتوقع أن توزع حوالي ٨ مليارات خلال الفترة حتى نهاية العام.

وطالب المحمود رؤساء البلديات بتجهيز ورفع إضبارة مشروع أو مشروعين على الأكثر على ألا تتجاوز مبالغها ١٥٠ مليوناً واعداً البلديات التي أرسلت أضابير مشاريعها بإرسال موافقة للإعلان عن مشاريعها وبمجرد الإعلان تخصص بالمباغ خلال عشرين يوماً كاشفاً عن وجود ١٦ إضبارة تمت جدولتها وجاهزة لذلك وأن بعض البلديات لا يوجد لديها موارد وأن رواتب عاملها يتم صرفها من الإعانات وأن بعضها يطالب بإعانة مليون ليرة وهو مبلغ زهيد وفق واقع اليوم على حين أن بعض البلديات تتجاوز مواردها الذاتية المليارات.

> الحكومة سمحت بزراعة القمح بالبادية رغم أنه كان ممنوعاً

## اللاشمانيا تؤرق المواطنين بحماة.. والوحدات الإدارية تتحمل المسؤولية الأكبر بتفشيه

# رئيس مركز المكافحة لـ«الوطن»: ٧ بالمئة زيادة الإصابات عن العام الماضي

| حماة- محمد أحمد خبازي

يشكو مواطنون بحماة وأريافها من تفشي مرض اللاشمانيا بينهم، نتيجة تردي الوضع البيئي وتدهور واقع النظافة العامة، مؤكدين أنهم يعانون كثيراً من هذا المرض لكونه مرضاً معدّداً ويترك على أجسادهم آثاره السيئة، إضافة إلى صعوبة العلاج وطول فترته.

وبيّن المواطنون أن مراكز العلاج لا تقصر بتقديم كل ما يحتاجونه من رعاية واهتمام، ومن دواء مجاني، ولكن المشكلة تكمن في تراكم القمامة وروث الحيوانات في المناطق السكنية وبين الحظائر التي يربي فيها الأهالي حيواناتهم، وفي عدم إمكانية ترحيلها من قبل الوحدات الإدارية بشكل يومي.

من جانبه، بيّن رئيس مركز اللاشمانيا في حماة الدكتور باسل إبراهيم لـ«الوطن» أن عدد الإصابات المسجلة في المحافظة منذ بداية العام، زادت عن العام الماضي بين ٦ و٧ بالمئة لتصبح بحدود ١١٧٧٠ إصابة.

وأوضح أن اللاشمانيا مرض بيني بامتياز، وتتحمل الوحدات الإدارية الجزء الأكبر من المسؤولية في تفشيه بين الناس، وخصوصاً بين الفئة العمرية الشابة، كالعسكريين الذين يخدمون في مناطق محررة من الإرهاب ويتنقلون بينها.

ولفت الإبراهيم إلى تحسن الوضع العام في منطقة صوران بريف حماة الشمالي، التي شهدت استقراراً للأهالي فيها، واهتمامهم للنظافة العامة، بخلاف بعض المناطق الريفية الأخرى التي تشهد زيادة بالإصابات، نتيجة انعدام أو ضعف الإصحاح البيئي، كما في بعض قرى منطقة الغاب وقلعة المضيق، وإضافة إلى ذلك إن قدوم الوافدين لحماة من مناطق موبوءة يشكل عاملاً مهماً في زيادة الإصابات والعدوى.

وذكر الإبراهيم أن النسبة الأكبر من الإصابات تركزت في حي الصوراني بحماة، وبأرياف المحافظة الشمالي والشرقي والغربي كالرهجان والمفكر وأم الميال والرملية والسمرا وكفرنبودة وكفرزيتا واللطامنة ولطمين وكوكب ومعان ومورك وطيبة الإمام وكرناز والمغير والجلمة، وبعض الإصابات في قرى منطقة مصياف، كالمحروسة وكفرعقيد وسيغانا ودير الصليب.

ولفت إلى أن مديرية الصحة بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أرسلت فرقاً جوالة لمعالجة المصابين في تلك المناطق، ولتنفيذ جولات على المدارس، مؤكداً أن مديرية وزعت أكثر من ٤٥٠٠ ناموسية ممثلة بالمبيد الحشري الخاص ضد مرض اللاشمانيا للوقاية من ذبابة الرمل الناقل للطفيلي إضافة إلى تنفيذ حملات رش رذاذية.

كما أطلق البرنامج الوطني لمكافحة اللاشمانيا في مديرية الصحة، وعلى عدة أيام حملة رش مبيد حشري منزلي بؤري لمكافحة نواقل مرض اللاشمانيا الذباب الرملي، والبداية كانت من مشاع حي النصر ومنطقة الشهباء في مدينة حماة وبلدة دير الصليب وكفر عقيد في منطقة مصياف، وطيبة الإمام في منطقة صوران، وفي منطقتي سلمية والسقيلبية.

وأضاف: إن حملة المكافحة تستهدف منازل الأهالي في الأماكن الأكثر إصابة بالاشمانيا، وذلك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومحافظة حماة والبلديات المعنية والمراكز الصحية، وفق الخريطة الوبائية لتوزيع الإصابات وانتشارها. ويزود مشرفو المجموعات بمهمة مهمورة يختم المركز للتواصل مع الأهالي وإقناعهم بأهمية الرش والإجراءات المطلوبة لسلامتهم وجودة العمل.

وحملة الرش هي إحدى الوسائل التي ينظمها البرنامج الوطني لأجل الحد ما أمكن من ازدياد الإصابات والسيطرة عليها ضمن الوضع البيئي الراهن، وواقع الخدمات العامة وضعفها نتيجة أزمة الإمكانات المتوافرة.

وأشار الإبراهيم إلى وجود نحو ٦٠ مركزاً في مختلف مناطق المحافظة، تقدم الخدمات العلاجية من اللاشمانيا للمصابين به، وهي مزودة بكل الإمكانات والوسائل والأدوية الضرورية للمكافحة والمعالجة.

## مدير الزراعة لـ«الوطن»: قمح حمص جيد ومبشر

| حمص- نبال إبراهيم

أكد مدير الزراعة في حمص يونس حمدان لـ«الوطن» أن واقع محصول القمح في المحافظة للموسم الحالي جيد ومبشر وأن الهطلات المطرية التي هطلت في شهر آذار الفائت كانت جيدة جداً وعلى وجه الخصوص للقمح البعل، لافتاً إلى أنه يتم حالياً العمل على إحصاء التقديرات الأولية لإنتاج المحافظة من القمح وخلال أيام يتم الانتهاء منها.

وأشار إلى أن المساحة المخططة على امتداد المحافظة لهذا الموسم للقمح المروي تبلغ ١٧٤٢٠ هكتاراً والمساحة المنفذة وصلت إلى ٢٠١٢٦ هكتاراً والمساحة القابلة للحصاد منها ١٩٧٦٣ هكتاراً، وأما المساحة المخططة للقمح البعل تبلغ ٢١٨٠٤ هكتارات والمساحة المنفذة وصلت إلى ٢٢٥٥٨ هكتاراً والمساحة القابلة للحصاد منها ٢٠٣٣٨ هكتاراً، أي أن المساحة الإجمالية المنفذة للقمح المروي والبعل تبلغ ٤٢٦٨٤ هكتاراً والمساحة القابلة منها للحصاد تصل إلى ٤٠١٥٢ هكتاراً.. وبيّن حمدان أنه وبالمتابعة الفنية للمحصول من خلال جولات اللجان الفنية بالمديرية أو الفنيين المتوزعين في الوحدات الإرشادية تم رصد وجود لحشرة السونة في حقول القمح بإرشادية الأشرفية والقرى التابعة لها، كما تبين خلال الجولات على الحقول انتشاراً متوسطاً للصدأ بأنواعه الثلاثة، إلا أنها في مساحات محدودة ولا تزال دون العتبة الاقتصادية.

ولفت إلى أنه تم تنفيذ مكافحة ما يزيد على مساحة ٦٠٠ هكتار لحقول مصابة بدودة الزرع و١٣٠ هكتاراً لحقول مصابة بحشرة السونة وما يزيد على ٣٥ هكتاراً مصابة بالصدأ، مشيراً إلى أنه تم توجيه المزارعين لتطبيق المكافحة الجماعية الإلزامية بالمبيدات الفطرية المتخصصة، مع استمرار التحري عن آفات القمح من الفنيين في دائرة الوقاية بالمديرية، والتأكيد على ضرورة متابعة الحالة العامة للمحصول وإعلام الوحدات الإرشادية أو دائرة الوقاية عن أي حالة مرضية.. وأشار حمدان إلى أن فتح مياه ساقية الري مستمر حتى إعطاء آخر رية تكميلية لمحصول القمح المروي على الشبكة، مؤكداً أن جميع الشبكات تعمل كشبكة ري حمص حماة وشبكة ري أعالي العاصي والحولة، منوهاً بأن المديرية مستمرة بمتابعة توزيع المازوت الزراعي لكل المحاصيل وخاصةً القمح المروي على الآبار وفق آلية التوزيع المعتمدة وبحسب الكميات المتوافرة الواردة إلى المحافظة، حيث يخصص للقطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي نسبة ١٦ بالمئة من مخصصات المحافظة من المازوت، ويتم التوزيع على البطاقة الإلكترونية المعتمدة وفق أولويات الروزنامة الزراعية بالسعر المدعوم، مضيفاً إنه ولعدم كفاية الكميات يتم تغطية النقص من خلال التسجيل على المازوت بسعر التكلفة وفق الطلبات التي يتقدم بها المزارع وخاصةً أن الأولويات بالتوزيع تكون لمحصول القمح وللخضراوات.

وفي سياق آخر أشار حمدان إلى انتشار عدد من الأمراض الفطرية والحشرية والهالوك على محاصيل البازلاء والفول والبصل والثوم والخرسنة بسبب الظروف المناخية الحالية، حيث تم توجيه المزارعين للمكافحة الكيميائية المبكرة للسيطرة على الحالة.

## مزارعو القمح في اللاذقية يحذرون من «المازوت الأسود»

| اللاذقية – عبير سمير محمود

وصلت «شكاوى» من جهات فلاحية في محافظة اللاذقية لما سموه «كارثة بحق مزارعي القمح»، وهي تسليم الحصادين والدراسين مازوتاً «أسود» بدل المازوت العادي وفق قولهم.

وقال رئيس اتحاد الفلاحين في اللاذقية أديب محفوض لـ«الوطن»، إنه وخلال اجتماع لجنة محروقات في المحافظة مطلع الأسبوع الجاري، علمنا بتوزيع المازوت الأسود «غير المكرر بطريقة جيدة وإنما بتكرير بدائي وربما مصدره المنطقة الشرقية، إلى حصادي ودراسي القمح، علماً أن هذا النوع من المازوت غير صالح للآليات والمحركات ويتسبب في أعطال كبيرة لها تكلف صيانتها مبالغ طائلة.

وأشار محفوض إلى أنه وخلال اجتماع اللجنة بحضور محافظ اللاذقية ومدير فرع محروقات والجهات المعنية باللجنة، طالب بأن يتم استبدال المازوت الأسود بالمازوت العادي الذي يصلح للجرارات والآليات أسوة بقطاع النقل، مبيناً أن هذا النوع يكون شديد السواد قريباً إلى الشحمة ولو أعطي للحصادة بالمجان فلن يستلموه كما نقلّ عنهم.

وحذّر رئيس اتحاد فلاحي اللاذقية من أن مزارع القمح سيتكبد تكاليف كبيرة جراء اضطراره لدفع مبالغ ٣ أضعاف للحصاد والدرس، جراء رفض أصحاب الآليات استلام المازوت الأسود من الدولة واعتمادهم على المازوت الحر حرصاً على آلياتهم، والفرق بين الغالون المدعوم بسعر ١٤ ألف ليرة مقابل ١٠٠ ألف للحر وهذا ما سيتحمله الفلاح بشكل مباشر، قائلاً: بدلاً من أن نساعد الفلاح هذا العام مع هذا الموسم الجيد هل نخرب بيته من جهة تكاليف الحصاد؟!

وبيّن محفوض أن موسم القمح هذا الموسم جيد والإنتاج المتوقع بالمحافظة بين ١٠ -١٢ ألف طن بزيادة نحو ٤ آلاف طن عن الموسم الفائت، على مساحات نحو ٨٤٠٠ هكتار، علماً أنه تم تحديد لكل دونم حصاد ٢ ليتر مازوت بالساعة، و٧ ليترات للدراسة، مشدداً على ضرورة تحويل المازوت الأسود للمداجن والحراقات والأفران وتخصيص المازوت الزراعي الصالح لحصاد القمح.

من جهته، أكد رئيس الجمعية الفلاحية في سيانو حمزة حسن لـ«الوطن»، أن موسم حصاد القمح أمام «جريمة بحق محركات الحصادة والدراسة»، والفلاح نحو مصيبة جديدة في حال لم يتم تسليم الحصادة المازوت الصالح للآليات، وإلا فسيتكبد الفلاح دفع مبالغ كبيرة تصل حتى ٧٠ ألف ليرة لكل ساعة دراسة بدلاً من ٣٠ ألفاً!

وأوضح أن أصحاب الجرارات والحصادات والدراسات يشترون المازوت الزراعي الصالح بالسعر الحر وهذا ما يعني مضاعفة سعر ساعة الحصاد والدرس، إذ إن المازوت الأسود سيخرب الآليات ويضرب المحركات لهذا السبب يرفض أصحابها استلامه من الجهات المعنية بالمحافظة بالسعر المدعوم ويفضلون المازوت بالسعر الحر لحماية آلياتهم من العطب ودفع الملايين لصيانتها.

وقال: نحن كجمعيات نتابع عمل الفلاحين والحصاد لموسم القمح، ويجب على الجميع الالتزام بالتسعيرة المحددة رسمياً لساعة الحصاد والدرس، إلا أن رفضهم استلام المازوت الأسود يعني عدم الالتزام بالأسعار الرسمية وبالتالي تنعكس سلباً على الفلاح ومزارعي القمح بشكل عام.

واعتبر أن مزارع القمح الذي فرح هذا الموسم بإنتاج جيد، ٣٠٠ كيلو قمح بكل دونم تقريباً على عكس الموسم الماضي الذي كان يتراوح الإنتاج فيه بين ٧٥– ٢٠٠ كيلو بكل دونم، جاءته مصيبة المازوت الأسود المضروب ليخسر بدل أن يربح، مطالباً بضرورة تسليم الحصادين والدراسين المازوت الزراعي العادي تجنباً لخسارة مزارعي القمح.

في المقابل، أكد مدير فرع محروقات في اللاذقية سنان بدور لـ«الوطن»، أن المازوت الذي تم تحديده للفلاحين «المازوت الزراعي» مطابق للمواصفات، مشيراً إلى أن المادة التي تسلمها محروقات للمحطات مادة مطابقة للمواصفات ولم ترد أي شكوى بخصوصها.

وأضاف بدور إنه بإمكان اتحاد الفلاحين التقدم بشكوى لمديرية التموين في حال ملاحظة أي خلل بالمادة، قائلاً إنه قد يكون هناك غش من المحطات التي تسلمهم المادة، ويحق لهم رفض استلامها.